الأمانة العامة
القطاع الاجتماعي
إدارة شؤون اللاجئين
والمغتربين والهجرة

بيان الأمانة العامة لجامعة الدول العربية
بمناسبة اليوم العالمي للمهاجر
2018

-

يعد هذا العام عاماً استثنائياً لكل المعنيين بقضايا الهجرة والعاملين في هذا المجال، فمنذ أيام قليلة، وتحديداً في العاشر من ديسمبر/ كانون أول، قامت أكثر من 160 دولة بتبني الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية بمراكش بالمملكة المغربية، مما يعد إنجازاً تاريخياً باعتبار هذا الاتفاق أول وثيقة دولية تعالج موضوع الهجرة بطريقة شاملة، ويمثل إطاراً تعاونياً لجعل الهجرة الدولية أكثر أماناً وكرامة لملايين المهاجرين حول العالم، وكذلك جعلها أكثر نفعاً لكل البلدان، كما أنه يتواءم مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخاصةً الهدف 10.7 الخاص بتيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنتظم ومتسم بالمسؤولية.

وإن كانت الهجرة تحتل حالياً مكانةً بارزة على الساحة الدولية، فإنها تمثل أهمية خاصة للمنطقة العربية التي تعد منطقة إرسال وعبور واستقبال في آن واحد. وقد كان للمهاجرين العرب إسهامات كبيرة في عملية التنمية في مختلف المجالات سواء في دول المهجر أو في دولهم الأصلية. وقد ازدادت أهمية هذا الموضوع بالنسبة للمنطقة العربية في الآونة الأخيرة مع ازدياد التحديات الناجمة عنها من خلال زيادة تدفقات الهجرة المختلطة وزيادة عدد القوارب الغارقة على طرق الهجرة غير النظامية وارتفاع أعداد الضحايا والمفقودين.

وخلال الفترة الماضية، كان للأمانة العامة لجامعة الدول العربية دور كبير في تحضير الدول العربية الأعضاء للمشاركة الفعالة في العملية التي أدت إلى وضع الاتفاق العالمي للهجرة وتوحيد الموقف العربي وعرضه أمام الاجتماعات الإقليمية والدولية التي خصصت لهذا الغرض، حيث نجحت من خلال عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء في الخروج بمجموعة من الرسائل الرئيسية للمنطقة العربية والتي مثلت مساهمة المنطقة في المشاورات التي جرت حول الاتفاق، كما حرصت على التنسيق بين الدول العربية للمشاركة بشكل فعال في المراحل الثلاثة لوضع الاتفاق وخاصةً مرحلة المفاوضات الحكومية.

وصرحت السفيرة الدكتورة هيفاء أبو غزالة الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية بأننا نأمل في أن يكون لهذا الاتفاق أثراً إيجابياً على حياة الملايين من المهاجرين وكذلك على مختلف الدول المرسلة والمستقبلة ودول العبور، بما يتضمنه من بنود تعمل على تسهيل الهجرة النظامية، ومعالجة أوجه الضعف في الهجرة والحد منها، وإنقاذ الأرواح وتنسيق الجهود الدولية بشأن المهاجرين المفقودين، وتمكين المهاجرين والمجتمعات من تحقيق الاندماج والتماسك الاجتماعي، والقضاء على جميع أشكال التمييز، وخلق ظروف تساعد المهاجرين على المساهمة الكاملة في التنمية المستدامة في جميع البلدان، وتعزيز التعاون الدولي والشراكات العالمية تحقيقاً للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. ونعتزم مواصلة جهودنا – من خلال عملية التشاور وكذلك آليات التعاون الأخرى مع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة – لمتابعة التقدم المحرز في تنفيذ إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين والاتفاقين العالميين بشأن الهجرة واللاجئين على المستوى الإقليمي العربي، والأهداف ذات الصلة بالهجرة في خطة التنمية المستدامة 2030، وتقديم الدعم الفني اللازم للدول في هذا الشأن.